جمرة بأسٍ ما شابها وهَلٌ غمرة حلمٍ ما شابها كدرُ
ما كان يدري من الوغى ضجرًا والكل في الجانبين قد ضجروا
حتى يميط الغوار اجمعهُ ما هان من كان همَّهُ العَسَرُ
امَّن دار الاسلام بعد عنًا كذلك الشهد دونهُ الإبَرُ
لم يلهِ عن ثغور مملكةٍ ثغرٌ ولا ناظرٌ بهِ حَوَرُ
وكان من حرمة العدوّ لهُ أنْ ذكرُهُ في بلادهِ عطرُ
تغدو عظامُ الملوك واقفةً ببابهِ وهو اعظمٌ نُخَرُ
ويحني حاسرًا بتربتهِ رأسٌ باعلى التيجان معتجرُ
شهادةٌ منهمُ لخصمهمِ والحق كالشمس ليس يستترُ
والفضل يحيا من بعد صاحبهِ والذكر يبقى ولو عَدَتْ غِيَرُ
ونحن من بعد كل ذاك وذا لم يبقَ الاَّ الحديث والسمرُ

طبرية في يناير سنة ٩٠٢ شكيب ارسلان

الاعتصاب ومضارهُ

بحث اقتصادي

كثر اعتصاب العمال في القاهرة منذ شهرين فاعتصب صنَّاع الخياطين اولاً وملأُوا الشوارع بجماهيرهم ثم لاقتُّوا الكبير والخبازون وصنَّاع البقالين حتى خيَّل للناس حينما رأُوهم يطوفون في الشوارع جماهير مزدحمة لتقدمها الموسيقى اننا في احدى مدن اوربا يوم يشتدُّ فيها المرَج والمرَج لانقطاع العمال من العمل واعتصابهم على اصحاب المعامل . وقد كنا منذ عهد قريب لا نعرف شيئًا عن اعتصاب العمال سوى ما نقرأهُ في الجرائد اما اليوم فقد سرت عدوى الاعتصاب الينا وانتشرت بين عمالنا فحقيق بنا ان نبحث عن اسبابهِ ونتائجهِ اذا اردنا ان نتدارك الشر قبل تفاقمهِ ونمنع المكروه قبل وقوعهِ . ولما كان عمال الاقتصاد السياسي في اوربا قد نشروا في هذا الموضوع اسفارًا كبيرة رأيت ان استعين بواحد من كبارهم وهو العالم جوردان استاذ فن الاقتصاد السياسي في مدرسة الحقوق باكس واكتب السطور التالية

ان الاختلاف بين العمال وارباب الاعمال او بين العمل ورأس المال كما يقول علماء الاقتصاد قديم جدًّا . فيقول العمال اننا نعمل بالاجرة ونحن قابلون بهذه الحالة ولكننا نرغب في تحسينها بازدياد اجورنا ليتيسر لنا يومًا ما ان نصير من ارباب الاعمال كما صار غيرنا . فاذا سمع المنصف كلامًا مثل هذا استصوبهُ وارتاح اليهِ ولكن لا يخفى ان الاجرة هي ثمن عمل يعملهُ العامل فهي ثمن لمثمن مثل ثمن البضائع وثمن البضائع لا يتوقف على مشيئة زيد وعمرو بل على حالة الطلب او حالة السوق فاذا راجت البضاعة وكثر طلب الناس لها ارتفع ثمنها والاَّ انخفض وكذا اجور العمال فان ارباب الاعمال يرفعونها اذا زاد الطلب على اعمالهم والاَّ اضطروا ان يخفضوها او يقفلوا معاملهم . وكثيرًا ما لا يسرعون في زيادة الاجور ولا في تخفيضها لانهُ يصعب عليهم ان يعرفوا حالة السوق وهل ينتظر الرواج لمصنوعاتهم او الكساد الاَّ ان العمال لا يصبرون في الغالب فيطالبون ارباب الاعمال بزيادة اجورهم قبل ان يكون هؤلاء على ثقة انهم يستطيعون زيادتها وقد يطلب العمال الزيادة وقتما يكون ارباب الاعمال عازمين على التنقيص خوفًا من الخسارة فيعتصب العمال و يضربون عن العمل وتكون النتيجة ضررًا عليهم وعلى اصحاب الاعمال

وكان القانون الفرنسوي يعاقب على كل تحزُّب من شأنهِ اجبار صاحب العمل على زيادة اجور عمالهِ او انقاص ساعات عملهم ثم أُلغيت منهُ المادة التي تفرض هذا العقاب فلا يطالب المعتصبون الآن الاَّ على ما ينتج عن اعتصابهم من المشاجرات

ورفع المعتصبون في مصر امرهم الى اللورد كرومر على ما جاء في المقطم فكتب اليهم آسفًا من وقوع الخلاف بين العمال واصحاب الاعمال وآملاً ان تزول اسباب ذلك يبحث المختلفين بحثًا حبيًّا بلا اعتصاب عمَّا يعود بالضرر الوقتي او الدائم على العمال وعلى اصحاب الاعمال وعلى الهيئة الاجتماعية لازالتهِ . ثم قال انهُ لا يبدي رأيهُ في شكاوى العمال ولكنهُ يغتنم هذه الفرصة لابداء بعض الآراء التي يجب عليهِ ابداؤها لحكومة الجناب العالي في مثل هذه الاحوال وهي

اولاً . يجب على الحكومة ان تلزم الحياد التام فلا تتداخل بين العمال واصحاب الاعمال بل تتركهم وشأنهم يفضُّون الخلاف بينهم على شرط ان لا يخالفوا قوانين البلاد

ثانيًا . ان تحافظ على الامن العام بجميع الوسائل الممكنة ولكن لا تستعمل الشدَّة الاَّ اذا اقتضت الضرورة ذلك

ثم ختم كتابهُ قائلاً ان الحكومة يجب ان تفعل كل ما تستطيعهُ لمنع كل عمل غير قانوني

يقصد بهِ مس حرية واحد او اكثر من العمال والتعرُّض لهم في اعمالهم . انتهى

فيتضح من ذلك ان الاعتصاب اصبح الآن في مصر داخلاً في دائرة القانون اي انهُ من الاعمال التي لا يعاقب القانون عليها فلننظر اليهِ من الوجهة الاقتصادية ونبحث في حالة العمال الذين يقبلون العمل بالاجرة ولا يكثرون الشكوى فان هؤلاء يقولون ان ارباب الاعمال يربحون اموالاً وافرة فيجب عليهم ان يزيدوا اجور عمالهم ولو ترتب على ذلك تقليل ربحهم او طالت المدة التي يجمعون فيها ثروتهم . فهل هذه الشكوى حقيقية وجواباً عن ذلك نقول ان جمع الثروة الكبيرة من الاعمال الصناعية امرٌ قليل نادر فقد احصى بعضهم الاعمال الصناعية فظهر لهُ ان عشرة في المئة من اربابها ينجحون نجاحاً تاماً ونحو عشرين في المئة يفشلون فشلاً تاماً ونحو خمسين او ستين يتراوحون بين النجاح والفشل ثم يتغلَّب الفشل عليهم . فاذا عدَّلنا بين الجميع وجدنا الربح معتدلاً جداً واذا سلبنا العشرة الذين ينجحون النجاح التام ارباحهم ضعف شأن الصناعة وكان الضرر عاماً من جراء ذلك. فخير البلاد وخير الصناعة يقتضيان ان يبقى بين ارباب الاعمال اناس يربحون الارباح الطائلة لكي يتسنَّى لهم ان يوسعوا نطاق الصناعة ويرقُّوها والاَّ فان اجبرناهم حتى يشركوا عمالهم في ما يزيد من ارباحهم تكون قد جعلناهم مثل الذين يتراوحون بين النجاح والفشل او مثل الذين يفشلون تماماً . وزيادة غرش في اجرة العامل الواحد يومياً لا يظهر انها امر كبير بالنسبة الى رب العمل ولا الى العامل ولكن اذا كان عند رب العمل مئة عامل او الف عامل فهذه الزيادة تذهب بكل ربحهِ او بما يستطيع ان يرقي الاعمال بهِ وينفق على المخترعات والمستنبطات لان العمَّال لا يشاركونهُ في الانفاق عليها واذا لم ينفق هو انحطت صناعة البلاد ولم تعد تستطيع ان تناظر غيرها . ولا بد من ان يبقى عند رب العمل مال ينفق منهُ على معاملهِ وعمَّالهِ وقت اشتداد الازم الصناعية او التجارية ووقوف حركة الاعمال وكساد اسواق التجارة فاذا لم نترك لهُ الاَّ جزءاً صغيراً من الربح نكون قد عرَّضنا صناعة البلاد لخطر مبين بل للخراب والدمار

ويتضح من ذلك ان العمَّال لا يهتمون بالمستقبل ولا يهمهم الاَّ زيادة اجورهم في الحاضر واما ارباب الاعمال فلا يفلحون الاَّ اذا نظروا الى الحاضر والمستقبل معاً واخذوا الاهبة لما يمكن ان يطرأ من الطوارىء فاذا تُرك العمال وشأنهم ولم يردعهم رادع عن الاعتصاب اوقعوا الضرر بالذين ينتظر منهم وحدهم نجاح الاعمال وحفظها من البوار وعاد الضرر عليهم ايضاً وعلى كل العمال معهم

ويزعم البعض ان الاعتصاب مفيد للعمال لانهُ من حين شرعوا يعتصبون في اوربا واميركا

زادت الاجور من ٣٠ الى ٨٠ في المئة. وهذه النتيجة صحيحة ولكن ليس الاعتصاب سببها بل سببها ازدياد الثروة العمومية وتقدُّم العلوم الصناعية واتساع نطاق الاعمال. ثم ان الاعتصاب لم يشمل كل الاعمال ولكن الاجور زادت فيها كلها فالفلاحون الذين يعملون بالاجرة تضاعفت اجورهم عندنا في هاتين السنتين وهم ابعد الناس عن الاعتصاب وزادت اجور الخدَم من برابرة وغيرهم وسبب ذلك ازدياد الثروة العمومية وازدياد الربح من الاعمال الزراعية

واسباب الاعتصاب ثلاثة وهي جهل القوانين الاقتصادية وجهل حالة السوق وطمع العمال او ارباب الاعمال. كما ان اسباب الجنايات ثلاثة ايضاً وهي جهل القانون وجهل واقعة الحال وسوء النية او الميل الى الظلم. والظاهر ان الامل بتقليل الاعتصاب لا يزيد على الامل بتقليل الجنايات ومع ذلك وضع بعض علماء الاقتصاد السياسي قواعد من شأنها تقليل الاعتصاب او منع حدوثه وازالة الخلاف من بين العمال واصحاب الاموال سنأتي على ذكرها في الجزء التالي

عمران دمشق

« زراعتها »

منذ عهد النبط والرومان واليونان والعرب ما برحت الزراعة بحال تكاد لا تختلف في جماع ادوارها في قرن عن تاليهِ الاَّ قليلاً حتى ان قارئي اوربا واميركا لم تعارحا الاصول القديمة وتجعلا الزراعة علماً خاصاً برأسهِ يدرس في المدارس الاَّ منذ نحو مئة سنة اما بلادنا فلم تزل محافظة على تقاليدها القديمة تنهض الحاجة بالفلاَّح فيحرث ارضهُ و يثيرها اضطراراً ويبذرها ويتعاهدها بالسقي و يحصدها و يدرسها بادوات لا تطلق عليها اسم الادوات الاَّ تجوّزاً يتعلم معاناتها من ابيهِ ووليهِ. ويا ربَّ كيف كان حال الفلاح هنا لو لم يكن من ورائهِ ذاك الخصب الطبيعي

وهذه سورية التي يضرب المثل بزكاء منابتها واعتدال طينتها وحسن مناخها وكثرة مياهها على كثرة حزونها وجبالها ما فتئت زراعتها كما عرفها الاسلاف بل كما عرفها الانسان منذ آلاف من السنين ما فيها شيء من العلم ولا المعرفة يعوزها كثير مما يجود فيها من النباتات والاشجار والهمم متقاصرة عن جليهِ والايدي مقطوعة عن المران عليهِ. قال الرحالة فولني عند كلامهِ على مناخ سورية ان الارزّ يجرد زرعهُ على شواطيء بحيرة الحولة وان النيلة تنبت بلا عمل